دور التجارة الخارجية في بناء القدرة التنافسية الدولية

د. ثامر عبد العالي كاظم
كلية الزراعة/ جامعة بابل

د. صباح رحيم مهدي
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة المثنى

المستخلص

إن شيوع مبدأ الحماية التجارية في أواخر القرن التاسع عشر دفع العديد من الدول الصناعية إلى السعي المستمر لإزالة كافة الحواجز التي تعترض تجارتها الخارجية، على اعتبار إن حدودها الوطنية غير كافية لدعم تخصصها الذي يعمل بدوره على زيادة الإنتاجية، ولا تمكنها من دعم قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق أهدافها المتمثلة برفع مستوى نموها الاقتصادي والاجتماعي، فأصبحت هناك حاجة متزايدة الى توطيد نظام تجاري يقوم على اقتصاد السوق الحرة والمفتوحة تماشيا مع الدور المتزايد لمنظمة التجارة العالمية.

Abstract

The prevalence of the principle of trade protection in the late nineteenth century led many industrial countries continued to seek to remove all barriers to foreign trade, on the grounds that its national borders is sufficient to support the specialization In turn, works to increase productivity, and enable them to support their competitiveness and thereby achieve its objectives of raising the level of economic growth and social, there became an increasing need to consolidate the trading system based on free market economy and open in line with the increasing role of the WTO.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المقدمة

كانت التجارة الخارجية ولا تزال تقوم بدور المحرك للنمو الاقتصادي العالمي، حيث برزت من بوصفها نقطة التفاعل بين مختلف الاقتصادات والرابط الأهم بين الدول ، المتعذر على اية دولة ان تكون بعيدة عما يجري من أحداث وتطورات في ساحة الاقتصاد العالمي خاصة بعد شيوع مبدا الحرية التجارية الذي تبنته اتفاقية الجات 1947 GATT ووريثتها منظمة التجارة العالمية 1995 WTO التي تعد اتفاقاتها (مبادئها) دستور التجارة الحرة، وهذه الاتفاقات تحمل الكثير من الايجابيات للدول المتقدمة استنادا الى طبيعة منتجاتها وتخصصها في النشاطات عالية التقنية مما يجعلها اكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمية، ومع ذلك فان مسالة انضمام الدول النامية في عضوية WTO والتفاعل مع النظام العالمي الجديد للتجارة الخارجية لا جدال فيه، لان فرض عدم الانضمام لن يسهم في تحقيق أي نتائج ايجابية للاقتصاد الوطني، واعتماد مثل هذا القرار من شانه ان يؤدي الى انكماش الاقتصاد وعزله عن منظومة الاقتصاد العالمي ومن ثم انخفاض معدلات نموه الكلية والقطاعية وتراجع كبير في قدرتها التنافسية، وبما ان النظام الجديد للتجارة العالمية يهدف الى الغاء القيود التي تقف امام التدفقات السلعية والمالية فان مثل هذا الإجراء سيؤدي الى اعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية تضمن مصالح الدول النامية من خلال الاستفادة من الاستثناءات التي منحتها اتفاقات هذا النظام للدول النامية والمعونات المالية والفنية التي التزمت الدول المتقدمة تقديمه الى الدول النامية لتحسين منتجاتها وزيادة قدرتها التنافسية سواء في السوق المحلي او العالمي .

اهمية البحث

تاتي اهمية البحث من اهمية التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنافسية الوطنية، خصوصا وان الاندماج في عضوية منظمة التجارة العالمية ليست حلا مطروحا في الوقت الحاضر بل هو بمثابة خيار لابد منه من اجل تحقيق النمو الاقتصادي والخلاص من دائرة التهميش.

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان دور التجارة الخارجية في تعزيز نمو الاقتصادات الوطنية ومن ثم دعم قدرتها على المنافسة في ظل عالم يتسم بعدم الاستقرار، وهذا الهدف يطرح بمثابة الرهان الصعب الذي يفرض على الدول النامية اجتيازه والنهوض باقتصادياتها من دائرة التهميش، من خلال الاستفادة من الفرص التي يوفرها النظام الاقتصادي العالمي، والتقليل ما أمكن من السلبيات التي قد تنتج نتيجة الالتزام بتطبيق المبادئ والالتزامات متعددة الأطراف التي تشرف على إدارتها منظمة التجارة العالمية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فرضية البحث

يعتمد البحث على فرضية مفادها ان التجارة الخارجية لها دور ايجابي في تحسين ودعم قدرة الاقتصادات الوطنية على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية والخروج من بوتقة الانعزال والتهميش الذي طالما جعلتها بعيداً عن المزاحمة الأجنبية .

مشكلة البحث

كيف تستطيع الدول وخصوصا النامية منها ان تخلق لها ميزة تنافسية في الاقتصاد العالمي على الرغم من تعاظم ضغوط التنافس .

هيكلية البحث

من اجل إبراز أهمية التجارة الخارجية ومدى تأثيرها في أداء الدول على المستوى العالمي ومن ثم في قدرتها التنافسية ، فقد قسم هذا البحث الى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي.

اولا اتجاهات التجارة الدولية قبل مطلع القرن الحادي والعشرين .

ثانيا اتجاهات التجارة الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين

المبحث الثاني: القدرة التنافسية الدولية– إطار نظري

المبحث الثالث: دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها في تنافسية الدول.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الاول

دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي

اولا – اتجاهات التجارة الدولية قبل مطلع القرن الحادي والعشرين

أدت التجارة الخارجية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية لدول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، الأمر الذي أدى الى رفع المستوى المعاشي لشعوبها ، وبلوغ فيها الدعائم الاقتصادية المتينة، مما فتح آفاق جديدة للتجارة الخارجية في دول نامية يومئذ مثل نيوزلندة واستراليا والأرجنتين، وهو ما حفز رأس المال والعمل على الانتقال من الدول المتقدمة الى هذه الدول،(*) وهذا ما دعا بعض الاقتصاديين أمثال J. Viner ، G.Meier الى تأكيد دور التجارة الخارجية كدافع للنمو الاقتصادي وعامل من عوامل بناء القدرة التنافسية من خلال ما تؤديه التجارة من منافع حركية أفقية وعمودية (UNCTAD,1997 :9)، وعند الانتقال الى القرن العشرين نرى ان التجارة في النصف الأول منه لم تنمو بنفس معدلات نموها السابقة وإنما بمعدلات اقل،(**) ومع ذلك يلاحظ ان صادرات الدول النامية من المواد الأولية تزيد بمعدلات اكبر من معدلات الزيادة في صادرات الدول المتقدمة من المنتجات المصنعة (مرسي، 1990 :61).

أما في النصف الثاني من القرن نفسه فقد حققت الدول المتقدمة والنامية نمو اقتصادي سريع مدعوما بتحرير مستمر للتجارة الخارجية في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة الـ GATT وبعدها منظمة التجارة العالمية WTO اذ نمت الصادرات العالمية خلال المدة 1950- 1975 بمعدل سنوي مقداره 7.1% ، وصادرات الدول المتقدمة بمقدار 7.5% وصادرات الدول النامية 5.9% (UNCTAD,1997 :9)، وبشكل عام فان التجارة الخارجية بين الدول النامية والمتقدمة تخضع في جزئها الكبير الى التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث تمثل السلع المصنعة جزءا هاما من التجارة الدولية يصل الى 60% مقابل 40% للمواد الأولية، تؤمن الدول المتقدمة حوالي 83% من تجارة السلع المصنعة في العالم.

(*) كان الاقتصاد البريطاني في تلك المدة ينمو بشكل سريع مما أدى الى زيادة وارداته بمعدل أسرع، فزادت صادرات الدول النامية اليها بمعدل كبير ايضا فنمت اقتصاديات الدول النامية حسب نظرية التكاليف النسبية (حسن محمود إبراهيم ودانيال عبد الله رزق، 1971: 235) .

(**) من الأسباب التي أدت الى تدهور التجارة الخارجية في النصف الأول من القرن العشرين هي الحربان العالميتان الأولى والثانية وأزمة الكساد الكبير 1929 الى 1933 وانسلاخ دول أوربا الشرقية والصين عن دول العالم الرأسمالي بعد تبلور التجربة السوفيتية اواخر1917 كذلك تحرير المستعمرات والدول التابعة للدول الرأسمالية لتختار نهجا اشتراكيا ، وإتباع هذه الدول سياسة الحماية التجارية (حمدية زهران، 1979 :190) .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وتمثل 77% من جملة صادرات هذه الدول نحو الخارج ، في حين ان الدول النامية تشارك بـ53% من تجارة المواد الأولية في العالم على الرغم من إنها الجزء الأكبر من صادراتها بنسبة 80% والبترول يمثل ثلاثة أرباعها (جون، 1993: 464) .

أما من حيث القيمة فيلاحظ خلال المدة نفسها إن قيمة صادرات الدول المتقدمة الى بعضها البعض زادت بحدود 8 مرات، وقيمة الصادرات بين الدول النامية زادت بمقدار 3 مرات، كما ان قيمة صادرات الدول المتقدمة الى الدول النامية زادت بأكثر من 4 مرات في حين قيمة صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة لم تزداد بأكثر من 3 مرات (السيد علي، 1974 : 44) ، ويتضح ذلك من بيانات جدول (1) التي تبين الأهمية النسبية لصادرات الدول المتقدمة والتي تشكل نسبا مرتفعة عند مقارنتها بمثيلتها في الدول النامية، اذ شكلت هذه النسب أكثر من ثلثي صادرات العالم خلال جميع المدد .

جدول (1)

تغير قيمة ونسبة الصادرات في العالم لسنوات مختلفة (بالأسعار الجارية)

(مليون دولار)

الدول / السنوات	الدول المتقدمة		الدول النامية		دول أخرى		العالم	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
1950	37.5	60.5	20.4	32.9	3.9	6.3	61.9	100.00
1960	85.6	65.8	31.0	23.8	13.2	10.1	129.9	100.00
1965	128.8	68.8	36.7	19.6	21.7	11.0	187.2	100.00
1970	224.9	71.4	59.3	18.8	30.3	9.6	314.6	100.00
1975	583.9	66.1	221.9	25.1	76.6	8.6	882.4	100.00

Source: UNCTAD , Hand book of international Trade and Development statistics, for many years , 1979.

وعلى الرغم من الزيادات المتتالية التي حققتها الصادرات العالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الى النصف الأول من عقد السبعينات نجد إنها بدأت بالهبوط ، بدءا من عام 1976 وزادت حدته في عقد الثمانينات ، كما يوضحها الجدول (2) حيث بلغ معدل النمو في الصادرات العالمية 5.1% خلال المدة 1976 – 1980 ، وهبط الى 2.6% خلال المدة من 1981 1987.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

جدول (2)
متوسط معدل نمو حجم الصادرات

السنوات / المجموعات	1980 76	1987 81	1985	1986	1987	1988
العالم	5.1	2.6	2.8	4.5	4.1	4.3
الدول الرأسمالية	6.6	3.2	4.5	2.6	4.0	4.5
الدول النامية	1.9	1.0	0.8 -	10.3	5.7	5.5
الدول الاشتراكية	5.7	3.5	0.9 -	5.0	3.1	2.6
الصين	-	14.2	8.8	18.4	27.0	10.0

المصدر : الامم المتحدة ، حالة الاقتصاد العالمي، نيويورك، 1988 ، ص88 .

وحققت الدول المتقدمة انتعاشا ولو بطيئا في نمو تجارتها الخارجية بدءا من عام 1987 حيث بلغ معدل نمو حجم صادراتها بحدود 4% ثم ارتفع في عام 1988 الى 4.5%، بينما كان لا يزيد عن 2.6% عام 1986، اما اتجاه معدل نمو صادرات الدول النامية فقد انخفض من 10.3% في 1986 الى 5.7% في عام 1987 والى 5.5% عام 1988، ويلاحظ من الجدول السابق ان معدل نمو صادرات الدول النامية بقي متدنيا خلال المدة 1981 – 1987 مقارنة بالمدة 1976 – 1980.

وفي عقد التسعينات شهدت التجارة الخارجية تذبذبات عديدة ، ففي عام 1991 كان نموها بحدود 4.3% ارتفع الى 5.1% عام 1992 على الرغم من انخفاض الناتج العالمي في تلك المدة من 1.8% الى 0.7% ، و عد هذه النتيجة اوطأ مما كانت عليه أواخر الثمانينات(*) ، كما ان هذا الانخفاض يعكس ظروف الكساد التي سادت الدول المتقدمة والتي ادت الى تراجع مستوى النمو فيها عام 1993 إلى اقل من 0.9% منذ عام 1982 (الامم المتحدة، 1996 : 1)، وأدى التراجع الكبير في سرعة نمو الانتاج في الدول المتقدمة الى انخفاض حجم الطلب على المواد الأولية ، وبالتالي تراجع معدلات نمو الدول النامية، باستثناء دول شرق اسيا التي بدأت بتنفيذ برامج التكييف الهيكلي في عامي 1990 و 1991 (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، 1993 : 8). والجدول (3) يعكس معدلات نمو الناتج والتجارة في العالم للمدة من 1991 الى 2000 .

(*) بلغ متوسط نمو الناتج العالمي خلال المدة (1981 – 1988) نحو 2.1% وفي عامي 1989 و 1990 بلغ 3.2% و 1.6% على التعاقب (الامم المتحدة، 1999 :12)

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

جدول (3)
نمو الناتج والتجارة العالمية للمدة (1991 – 2000)

المتغيرات	الناتج %			التجارة %				
				العالم	الدول المتقدمة		الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	
السنوات	العالم	الدول المتقدمة	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	إجمالي التجارة	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
1991	1.8	1.9	5.0	4.3	5.8	3.3	6.8	9.3
1992	0.7	1.5	4.5	5.1	5.2	4.7	10.5	9.8
1993	2.7	0.9	6.5	4.0	3.4	1.7	7.3	8.7
1994	3.9	3.1	6.8	9.3	8.8	9.7	12.0	9.0
1995	3.6	2.5	6.0	9.1	7.1	9.2	12.2	10.2
1996	4.0	2.7	6.6	6.5	6.0	6.2	9.2	8.1
1997	4.2	3.0	5.8	10.1	10.6	9.0	10.6	12.0
1998	2.8	2.4	3.9	4.2	3.8	5.7	5.3	0.6 -
1999	3.5	3.1	3.8	5.3	5.0	7.9	4.1	1.6
2000	4.7	3.9	5.7	12.1	11.6	11.6	13.5	14.3

المصدر: 1- صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي،سنوات مختلفة.
2- الامم المتحدة ، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، نيويورك 1999، ص12- 15 .

على الرغم من تزايد معدلات نمو التجارة الخارجية في عامي 1991 و1992 بسبب ازدهار التجارة في مكونات السلع الالكترونية ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع الا انها انخفضت في عام 1993 الى 4.0%، وذلك يعود الى ضعف الأداء الاقتصادي للدول المتقدمة(*)، كما ان صادرات الدول النامية انخفضت الى 7.3% عام 1993، الا ان التحسن في أداء كل من دول جنوب شرق اسيا والصين والانتعاش الكبير في صادرات أفريقيا وأمريكا اللاتينية يمكن ان يعد بمثابة الحافز للتجارة الخارجية، اذ بلغت نسبة التغير السنوي لصادرات هذه الدول في العام نفسه حدود 16.6%، 11.2%، 8.4%، 8.1% مقارنة بـ 10.3%، 13%، 0.2% و 4.6% في عام 1992 على التعاقب (الامم المتحدة، 1996: 38).

(*) الانتاج في الدول المتقدمة يمثل ثلثي الانتاج العالمي ، وكان السبب في انخفاضه يعود أساسا الى زيادة الدين العام في معظم الدول المتقدمة، والضغوط المتزايدة على العملات الأوربية نتيجة لإتباعها سياسات نقدية انكماشية وانعكاس آثارها على اسعار الصرف وأسعار الفائدة ، إضافة الى الاختلالات في ميزانياتها والتي حدت من إمكانية استخدام السياسة المالية كحافز للنمو (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، 1993: 8).

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

في عام 1994 انتعش الاقتصاد العالمي بعد ثلاث سنوات من النمو البطئ ليصل الى 3.9%، وكان التوسع في الولايات المتحدة أسرع منه في دول الاتحاد الأوربي واليابان فبلغت نسبة نموها 4.1%، 2.8%، 0.5% على التوالي، مما أدى الى زيادة الطلب على الواردات من المواد الخام وخاصة النفط، وهذا يعكس نمطا مماثلا لصادراتها، كما ان صادرات وواردات الدول النامية هي الأخرى شهدت نموا سريعا، الأمر الذي أدى الى نمو التجارة العالمية بضعفي سرعة نموها بداية العقد ليصل الى 9.3% (الامم المتحدة، 1996 : 137) ، وتواصل هذا النمو خلال العام 1995 وان كان بمعدل اقل عما كان عليه في العام السابق ليصل الى 3.6%، وقد نتج ذلك عن انخفاض معدل نمو صادرات وواردات الدول المتقدمة والذي بلغ 7.1% و 9.2% على التوالي، اما بالنسبة للدول النامية فقد استمر الارتفاع في نمو صادراتها وارداتها فقد ارتفعت الصادرات من 12.0% عام 1994 الى 12.2% عام 1995، والواردات ارتفعت خلال نفس المدة من 9.0% الى 10.2% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996: 5)، وبلغت القيمة الاجمالية لتجارة السلع العالمية في عام 1995 نحو 5 تريليون دولار، مقابل 3.5 تريليون دولار عام 1990، وكانت مساهمة الدول الصناعية بثلثي هذه الصادرات 70% منها تجارة بينية و25% الى الدول النامية، في حين ساهمت الدول النامية بـ 29% من مجموع الصادرات العالمية، يرجع 50% منها الى دول جنوب شرق اسيا عدا الصين، في حين بلغ نصيب الدول النامية الأخرى من الصادرات العالمية بحدود 4% (الامم المتحدة، 1996: 57) .

أما في عام 1996 فعلى الرغم من ارتفاع حجم الناتج العالمي الى 4.0% فقد تباطأ نمو التجارة العالمية الى 6.5%، أي نحو ثلثي معدل نموها عام 1994 ، ويعود نمو حجم الناتج العالمي الى الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية الناجم عن استثماراتها التي حققت زيادة مهمة في الإنتاجية لاسيما في الصناعة التحويلية ، وكذلك الى النمو الذي حققته اليابان بعد نجاح حزمة سياساتها المالية في معالجة الانكماش الذي دام مدة طويلة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1998 : 4)، أما سبب انخفاض النمو في التجارة الخارجية فيعود الى تناقص معدلات نمو صادرات دول شرق اسيا نتيجة للانخفاض الشديد في اسعار السلع الالكترونية (world bank , 1998 : 21) .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وفي عام 1997 سجلت التجارة العالمية نموا قويا بنسبة 10.1% وذلك بسبب نمو التجارة لكل من الدول المتقدمة والنامية على السواء، وكان الارتفاع في معدلات نمو الصادرات يعود للدول المتقدمة وفي جانب الواردات حققته الدول النامية، وتزايد حجم الصادرات العالمية من5.9% عام 1996 الى 9.8% عام 1997، أما الواردات فقد ارتفعت من 8.7% الى 10.8% لنفس الفترة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1998 : 4)، وللسبب نفسه نمت الصادرات والواردات الأمريكية من 6.3% عام 1996 الى 12% في عام 1997، أما في دول الاتحاد الأوربي فقد نمت الصادرات على نحو أسرع من الواردات وبنسبة 8% و 6% على الترتيب، وعلى النقيض من ذلك فقد نمت واردات الدول المتحولة على نحو أسرع من نمو الصادرات وبنسبة 16% للأولى و11% للثانية (world bank , 1998 : 13)، واهم ما يميز عام 1997 هي الأزمة الآسيوية إذ كان النمو العالمي يعتمد قبل وقوعها على توسع الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق اسيا، اللتين كانتا تمثلان معا مصادر الطلب العالمية الرئيسية ، إن الأزمة ولدت اختلالات تجارية وزادت من حجم فجوة الطلب العالمي ، وعلى الرغم من أن الأثر المباشر لها على التطورات الاقتصادية العالمية لم يكن كبيرا في عام 1997 إلا إن معدل نمو الدول الآسيوية انخفض على نحو كبير في الربع الأخير منه، أما من حيث قيمة الصادرات العالمية من السلع والخدمات فقد بلغت بحدود 6738 مليار دولار عام 1997 منها 5371 مليار دولار قيمة الصادرات من السلع و1367 مليار دولار قيمة صادرات الخدمات (world bank,1999:14).

وفي عام 1998 انخفض معدل نمو حجم التجارة العالمية الى اقل من نصف ما كان عليه في العام السابق ليصل الى 4.2% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000 : 240)، ويرجع هذا الانخفاض الى مجموعة من العوامل من أهمها، الأزمات المالية التي اجتاحت عدد من الدول خلال الأعوام الثلاثة الماضية، تدهور اسعار السلع والمواد الأولية، انكماش التجارة في اسيا والتي تمثل احد محركات الطلب العالمي، وقد أثرت هذه العوامل بشكل سلبي في معدلات نمو الناتج العالمي حيث انخفض من 4.2% في عام 1997 الى 2.7% عام 1998.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

في حين شهد حجم التجارة الخارجية تطور طفيف في عام 1999 حيث ارتفع معدل نموها الى 5.3%، اما من حيث القيمة فقد بلغ اجمالي الصادرات الى 6535 مليار دولار منها 5196 مليار دولار للسلع و 1339 مليار دولار للخدمات (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000 : 11) . واستمر توسع التجارة الخارجية خلال عام 2000 ليصل معدل نموها السنوي الى 12.1% وقد شمل هذا التحسن معظم دول العالم المتقدمة والنامية والذي يعكس التحسن الملحوظ في الأداء الاقتصادي العالمي ليصل معدل النمو السنوي الى 5.0% خلال نفس العام .

ثانيا اتجاهات التجارة الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين

شهد عام 2001 انخفاض شديد في معدل نمو الانتاج والتجارة العالميين، اذ تراجع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي الى 2.5% ، ويعزى هذا الانخفاض الى تراجع النمو الاقتصادي في مجموعات الدول المتقدمة والنامية والمتحولة، ليصل الى 1.2% للأولى و4.3% للثانية و 5.0 % للثالثة بعد ما كان 3.9%، 5.7%، 6.6% في العام السابق على التوالي، وأدى التراجع في نمو الاقتصاد العالمي الى انكماش حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات الى 0.1% مقارنة بـ 12.1% في عام 2000 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002: 3) ، ويلاحظ من بيانات الجدول (4) ان صادرات ووارادت الدول المتقدمة حققت معدلات نمو سالبة في عام 2001، وفي الدول النامية انخفض معدل نمو الصادرات والواردات من 15% و16% في عام 2000 الى 3.4% لكل منهما عام 2001، ويرجع السبب في هذه الانخفاضات الى مجموعة من العوامل أهمها (WTO , 2004 : 43):

1. انخفاض النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة أدى الى تراجع الطلب على منتجات الدول النامية وخاصة النفط والمواد الأولية الأخرى، مما أدى الى انخفاض سعر النفط بحدود 9% والمحروقات8%.
2. تراجع الإنفاق في الولايات المتحدة الأمريكية بشقيه الاستثماري والاستهلاكي نتيجة للسياسة النقدية المتشددة التي أدت الى ارتفاع سعر الفائدة الرسمي الى 6.4% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002 : 2) .
3. انخفاض الإنفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات اثر على صادرات الدول المصدرة لها.
4. أحداث 11 أيلول كان لها تأثيرات سلبية على النشاط الاقتصادي العالمي وعلى حركة التجارة الخارجية في السلع والخدمات والأنشطة المرتبطة بها .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

جدول (4)
معدلات نمو الناتج والتجارة العالمية للمدة (2001 – 2008)
(نسب مئوية)

المتغيرات	الناتج %			التجارة %			
	العالم	الدول المقدمة	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	العالم	الدول المقدمة		الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
السنوات					الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2001	2.5	1.2	4.3	0.1	0.7 -	0.8 -	3.4	3.4
2002	3.1	1.6	5.0	3.4	2.4	2.7	6.9	6.2
2003	4.1	1.9	6.7	5.4	3.3	4.1	11.4	11.4
2004	5.3	3.3	7.7	10.6	9.0	9.3	14.0	16.9
2005	4.9	2.5	7.5	7.4	6.0	6.3	10.8	12.4
2006	5.4	3.1	7.9	9.2	8.2	7.4	10.8	12.5
2007	5.0	2.7	8.3	6.8	5.8	4.2	8.7	12.3
2008	3.2	0.9	6.1	3.3	1.8	0.4	6.0	10.9

المصدر: 1- صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي،سنوات مختلفة.

2- مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2007، ص180.

وجاء عام 2002 ليكون بداية الانتعاش وانطلاقة الاقتصاد العالمي، حيث بدأت التجارة الدولية في السلع والخدمات بالارتفاع من 3.4% لتصل في عام 2003 الى 5.4% عام ، كما إن نمو الانتاج العالمي لرفع بحدود نقطة مؤوية واحدة ليصل في عام 2003 الى 4.1% ، وقد انعكست معدلات النمو المرتفعة التي تحققت خلال عام 2003 على معدلات نمو الصادرات والواردات السلع والخدمات في الدول الرئيسة في العالم، فقد ارتفعت الواردات السلعية في امريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ودول الاتحاد الأوربي الى 5.5% ، 0.5%، 1.5% على التوالي، وقد عرفت الصادرات الاتجاه نفسه (WTO , 2004 : 45).

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وفي جانب الخدمات فقد حققت هي الأخرى عالميا معدلات نمو مرتفعة خلال عام 2003 وصلت الى 4% في الواردات و6% للصادرات، وعلى مستوى الدول حققت امريكا الشمالية زيادة بنسبة 13% لكل من الصادرات والواردات، وفي أفريقيا واسيا وصلت هذه النسبة الى 16%، 23% للواردات، و10%، 9% للصادرات على التوالي (WTO , 2005 : 49)، واستمر الانتعاش في الاقتصاد العالمي خلال عام 2004 ، فارتفع معدل نمو التجارة العالمية الى 10.7% وبلغت معدلات نمو صادرات الدول المتقدمة 9.0% ووارداتها 9.3%، اما اقتصادات السوق الناشئة والدول النامية الأخرى أيضا حققت معدلات نمو لا تقل أهمية عن تلك التي تحققت في الدول المتقدمة (WTO , 2006 : 41)، وعلى مستوى الدول فقد ارتفع معدل نمو الصادرات في الولايات المتحدة الأمريكية من 5.5% في عام 2003 الى 10.5% والواردات الى 7.5% ، وفي اسيا بلغ معدل نمو الصادرات والواردات 14.5% (WTO , 2005 : 49) ، واستمر نمو التجارة الخارجية لكن بمعدلات متذبذبة وتتجه نحو الانخفاض خلال الأعوام 2005 ، 2006 ، 2007 كما هي ظاهرة في الجدول السابق حيث بلغت 7.6% ، 9.4% ، 6.8% على التوالي وهذه المعدلات لا تبتعد كثيرا عن تلك المتحققة خلال الأعوام الأخيرة من القرن العشرين، أما في عام 2008 فقد تحول انتعاش الاقتصاد العالمي الذي كان سائدا منذ عام 2002 الى ركود ، اذ انخفض معدل النمو السنوي الى 3.2% وعم هذا الانخفاض جميع الدول ليصل في الدول المتقدمة الى 0.9% وفي الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى الى 6.1% وقد اثر هذا التباطؤ سلبا على التجارة الدولية ليصل معدل نموها السنوي الى 3.3% وانخفض معدل النمو السنوي لصادرات وواردات الدول المتقدمة الى 1.8% و0.4% على التعاقب، اما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فقد انخفض معدل النمو السنوي لصادراتها الى6.0% والواردات إلى 10.9% ، ويعزى هذا التراجع الى الازمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت بالظهور في النصف الثاني من عام 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية والتي عرفت أول الأمر بأزمة الرهن العقاري(*).

(*) نتجت هذه الازمة عن التخفيف التدريجي للقيود والضوابط التي تحكم العمل المصرفي والمؤسسات المالية الأمريكية الأخرى في أوائل تسعينيات القرن الماضي والذي أدى الى زيادة السيولة النقدية في الأسواق ، توسع المصارف في منح القروض العقارية ومد فترت السماح للقروض ، مما أدى الى نمو كبير في حجم الطلب على القروض العقارية وارتفاع أسعارها ، وبما ان هذه القروض تخضع لأسعار فائدة متغيرة ، مما أدى الى ارتفاع أقساط القرض ثم ظهور حالات تعثر في السداد وازدادت بشكل كبير عندما بدات شهادات الرهن العقاري ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة والاوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية تفقد جزء من قيمتها بشكل مطرد (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009 : 2 4) .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وعلى الرغم من قيام الاقتصاد الأمريكي بدور محرك النمو الاقتصادي العالمي للفترة السابقة الا ان النمو المتسارع للاقتصاد الصيني والهندي وبعض الاقتصادات الكبيرة ستكتسب أهمية متزايدة في الشأن الاقتصادي العالمي ، ويظهر ذلك من معدلات النمو السنوي التي حققتها تلك الاقتصادات خلال عام 2008 و التي بلغت 1.1% و9.0% و7.0%، بعدما كانت 2.0% و13.0% و9.0% عام 2007 على التعاقب ، كما حققت التجارة الخارجية الآسيوية معدلات نمو سنوية أعلى بكثير من مثيلاتها في الولايات المتحدة الامريكية، اذ بلغ معدل النمو السنوي للصادرات 10.2% و6.2% والواردات 10.9% وسالب 3.5% في عام 2008 مقارنة مع 10.8% و8.4% للصادرات و 12.5% 2.2% الواردات في العام السابق على التوالي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008 : 269).

الاستعراض السابق يدل على قوة ترابط الاقتصادات العالمية النامية منها والمتقدمة، ويظهر ذلك من خلال الأثر المتزايد للتجارة الخارجية على المستوى العالمي، لأنها تعكس معدل الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي بحيث لا يمكن لأي اقتصاد أن يكون بعيدا عن المتغيرات التي تحدث في الاقتصاد العالمي السلبية منها والايجابية ، ولعل تحرير التجارة الخارجية ، وهو ما تسعى إليه منظمة التجارة العالمية يحمل الكثير من الايجابيات للدول المتقدمة باعتبارها المساهم الأكبر في مجمل التجارة العالمية استنادا الى طبيعة منتجاتها وتخصصها مما يجعلها الأكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية ، ولكن هذا لا يمنع الدول النامية من الاستفادة من النظام الجديد للتجارة العالمية إذا ما أحسن إدارته وفقا لمبادئ العدالة في التجارة الدولية ، وخصوصا الامتيازات والسماحات التي وفرتها منظمة التجارة العالمية للدول النامية في إطار الاتفاقات المتعددة التي تم التفاوض بشأنها.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الثاني

القدرة التنافسية الدولية – إطار نظري

في ظل عالم يشهد مرحلة تتميز بالتغير المستمر في جميع مجالات الحياة ، أصبح من الضروري على الدول السعي الى تحسين أدائها الاقتصادي وبناء قدرات تنافسية ، تمكنها من مواجهة منافسيها الحاليين والمحتملين سواء في السوق المحلي او الأجنبي ، **والاستفادة ما** أمكن من الفرص التي يوفرها النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية الذي تديره وتشرف عليه منظمة التجارة العالمية WTO ، وتجنب السلبيات ألتي من المحتمل حدوثها بسبب تطبيق اتفاقات هذا النظام . اذ تعد التجارة الخارجية نقطة التقاء الدول والمجال الذي تتنافس فيه ، لذا أصبح لزاما عليها اكتساب أفضليات تميزها عن غيرها من الدول وتحسين موقعها الاقتصادي لكي تتمكن من الاندماج في هذا النظام على أسس علمية صحيحة ، لان الهدف لا يكمن في المحافظة او الكسب على الحصص في الأسواق الدولية بل أيضا في توليد قدرات تنافسية جديدة . **ولغرض** التعرف على دور التجارة الخارجية في بناء القدرة التنافسية الدولية لابد من توضيح ولو بشكل مختصر مفهوم التنافسية الدولية واهم مؤشراتها وكما يأتي :

1 القدرة التنافسية الدولية.... تعريفها... أنواعها... محدداتها... مؤشراتها

أ تعريف القدرة التنافسية الدولية : **تعد** القدرة التنافسية الدولية في الوقت الحاضر من أكثر المصطلحات رواجا وتداولا بين الباحثين والسياسيين على السواء ، كما إنهم لم يتفقوا على تعريف محدد لهذا المفهوم لتداخله مع مفاهيم أخرى كالنمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول فضلا عن خضوعه المستمر للتغير والتطور، **وستتم** الإشارة الى ابرز التعريفات التي تبنتها المؤسسات والمنظمات الدولية وبعض الاقتصاديين :

- اللجنة الرئاسية الأمريكية للتنافسية : قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تستطيع دخول الأسواق العالمية وتحقق ارتفاع حقيقي في المستوى المعيشي لأفرادها في الأجل الطويل (**الصادق**: 1999 :33) .
- المعهد الدولي للإدارة والتنمية (IMD) International Institutse For Management and Development : قدرة الدولة على توليد ثروة اكبر من منافسيها على المستوى العالمي (**الجرف** : 2002 : 16) :
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) Organzation Of Economic co-Operation And Development : قدرة الدولة على توسيع حصصها في الاسواق المحلية والدولية (تقرير التنافسية العربية : 2003 : 21) .
- **المنتدى الاقتصادي العالمي** World Economie Forum : WEF:**قدرة الدولة** على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات **نمو مرتفعة ومستدامة** (**الخواجة** : 2000 :291).

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

أما التعاريف التي حددها بعض الاقتصاديين هي :

- Michael Porter : زيادة الإنتاجية القومية ورفع مستوى المعيشة بما ينعكس في النهاية على زيادة الحصة من السوق العالمي، وعلى الدولة ان تتخصص في الصناعات ذات الإنتاجية العالية لتحقق قدرتها التنافسية (porter : 1990 :4) .
- Jeffrey Sachs: قدرة الدولة على انتاج سلع وخدمات يمكن تسويقها دوليا على ان يؤدي هذا الإنتاج الى تزايد الدخل الحقيقي لمواطنيها (القرشاوي: 1999: 296).
- علي السلمي : قدرة الدولة على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية والدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية ومن ثم تتميز هذه الدولة في هذه الصناعة (السلمي: 2001 : 101) .

بـ- أنواع القدرة التنافسية الدولية : استنادا الى التعريفات السابقة يمكن تقسيم القدرة التنافسية الدولية الى نوعين رئيسيين هما :

- تنافسية التكلفة الأقل (تنافسية السعر): ان قدرة الدولة على التحكم في تكاليفها تحدد مدى قدرتها التنافسية ومن ثم نجاحها في السوق العالمية وهذا يتطلب ان تستفيد كل دولة من من التطورات الجديدة في مجال الإنتاج والتكنولوجيا لزيادة إنتاجيتها، لان كفاءة استخدام عوامل الإنتاج يعتمد على نوعية العوامل وأسلوب الجمع بينها (الصادق: 1999 : 56) .
- تنافسية التميز (التنافسية التكنولوجية): ان تنافسية التميز ترتبط مباشرة بتقديم منتجات متميزة وفريدة وله قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك، وعلى الدول بذل جهود كبيرة في نشاطات البحث والتطوير لتحسين منتجاتها القديمة او ابتكار منتجات جديدة موجهة لخلق أسواق جديدة، ولذا تم إدخال متغير التكنولوجيا باعتباره العامل الأساسي المؤثر في القدرة التنافسية من خلال دمج كل الأنشطة المولدة للقيمة والارتقاء بالمنتجات (الحجي وآخرون : 1997 : 8) .

ج محددات القدرة التنافسية الدولية : (Porter : 1998 : 34) ارتبطت محددات القدرة التنافسية الدولية بصورة رئيسية بنموذج Porter المعروف بماسة Porter وهذه المحددات تعمل كنظام متكامل تتفاعل وتتشابك مع بعضها البعض، فكل محدد يؤثر ويتأثر بالمحددات الأخرى، وتنقسم الى محددات رئيسية وأخرى مساعدة وكما يأتي .

- المحددات الرئيسية: وتشمل (شروط الطلب المحلي، طبيعة عوامل الإنتاج، الصناعات المغذية والمرتبطة، إستراتيجية المنشات وهيكلها والمنافسة المحلية) .
- المحددات المساعدة : وتتمثل بـ (دور الصدفة، دور الحكومة) .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

د **مؤشرات** القدرة التنافسية الدولية : نظرا لأهمية المنافسة على مستوى الدول باعتبارها سياسة وطنية يقاس من خلالها قدرة الدولة على تحقيق الرفاهية المستندة الى النمو الاقتصادي المستدام ، فقد اجتهد العديد من الاقتصاديين والمنضمات الدولية لتطوير مؤشراتها التي تعبر عن درجة تنافسية الدولة مقارنة مع الدول الأخرى، بهدف تحسين الأداء وضمان الموقع التنافسي، وتقسم هذه المؤشرات الى بسيطة وأخرى **مركبة** (وديع : 2003 : 20 23) :

- المؤشرات البسيطة: **وتقسم الى** (سعر الصرف الحقيقي، رصيد الحساب الجاري، نمو الدخل الحقيقي للفرد والإنتاجية، تركيبة الصادرات والحصة السوقية) .
- **المؤشرات المركبة** : تبنت عدة جهات إعداد تقارير عن القدرة التنافسية الدولية تقدم مؤشرات واسعة وذات دلالات اشمل، وتختلف هذه المؤشرات باختلاف الجهة المنظمة لها نظرا لاختلاف التعاريف المتبناة لمفهوم القدرة التنافسية الوطنية او **الدولية** ومن أهمها :

1 **مؤشرات البنك الدولي: وتتمثل بـ** (التعليم، القدرة على التشابك مع البيئة المحيطة، الثقة في الاقتصاد، قدرة الاقتصاد على سرعة الحركة ومدى مرونته وسرعة استجابته لمتطلبات السوق وقدرته التصديرية).

2 مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية: **وتظم** (**الأداء الاقتصادي، الكفاءة** الحكومية، البنية الأساسية، كفاءة قطاع الأعمال) .

3 مؤشر التنافسية العالمية: يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويتكون من عدد كبير من المؤشرات تغطي جوانب اقتصادية ومؤسسية وسياسات تلعب دور كبير في تحديد مستوى الإنتاج والازدهار في العديد من الدول المتقدمة والنامية. ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مجموعات من المؤشرات هي (WEF ، 2007 – 2008 : 8) .

- المتطلبات الأساسية: يضم (جودة المؤسسات العامة والخاصة، جودة البنية التحتية، **مدى** استقرار الاقتصاد الكلي ومستوى الرعاية الصحية والتعليم الأساسي) .
- **معززات الكفاءة**: يشمل (مدى تطور التدريب والتعليم العالي، مدى فعالية وكفاءة كل **من سوق السلع وسوق العمل، مدى عمق ونضج سوق المال، مدى القدرة على الاستفادة من القدم التقني الحالي، مدى اتساع حجم السوق المحلي والخارجي**) .
- **القدرة على الابتكار والقدم العلمي والتقني**: يتكون من (**مدى تطور الأعمال، الابتكار**).

ويعتمد هذا المؤشر في تصنيفه الدول حسب قدرتها التنافسية على منهجية تقسيم الدول حسب مستوى التنمية الذي تمر فيه ضمن خمس مراحل وفقا لمعيارين هما :

- حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية .
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وكما في الجدول (5) .

جدول (5)

مراحل التنمية وفق مؤشر التنافسية العالمية

ت	مراحل التنمية	متوسط نصيب الفرد من الناتج (دولار)
1	مرحلة المتطلبات الأساسية	2000<
2	مرحلة انتقالية بين الأولى والثالثة	3000 – 2000
3	مرحلة معززات الكفاءة	9000 – 3000
4	مرحلة انتقالية بين الثالثة والخامسة	17000 – 9000
5	مرحلة القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني	17000 >

المصدر : World Economic Form (WEF) The Global Competitiveness, Rreport 2007- 2008, Switzerland,Geneva, 2007, p.8.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الثالث

دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الدولية وتأثيرها في تنافسية الدول

انشات منظمة التجارة العالمية خلال مفاوضات جولة الاورغواي التي استمرت سبع سنوات من 1986 الى 1993 بعد ان سبقتها سلسلة من الجولات استمرت قرابة نصف قرن، والجدول (5) ملخص بعدد الجولات وتواريخها واهم الموضوعات التي تم التفاوض بشأنها وعدد الدول المشاركة فيها، ولم تنتهي المفاوضات التجارية الى هذا الحد بل استمرت من خلال المؤتمرات الوزارية، الأول في سنغافورا عام 1996 ، والثاني في جنيف عام 1998، والثالث في سياتل 1999، والرابع في الدوحة 2001 ،والخامس في كانكون بالمكسيك 2003 ، والسادس في هونج كونج 2005، وأصبحت المنظمة طرفا بأحكامها واتفاقياتها مجالات وأنشطة كثيرة ومتنوعة، شملت تجارة السلع وعددها 7177 سلعة وتحكمها اتفاقية الجات GATT، وتجارة الخدمات وتشمل 12 قطاع رئيسي و155 قطاع فرعي وتحكمها اتفاقية الـ GATS، وحقوق الملكية الفكرية وتضم أربع قطاعات رئيسية تنظمها اتفاقية الـ TRIPS، اما عدد الدول الأعضاء فيها حتى عام 2008 (151) دولة من إجمالي دول العالم البالغ 189 دولة ، وهناك 24 دولة تفاوض حاليا لكسب العضوية منها خمس دول عربية هي (لبنان، العراق، الجزائر، السودان، اليمن) ، اما عدد الدول العربية الأعضاء في المنظمة احد عشر دولة هي (المغرب، تونس، مصر، الاردن، جيبوتي، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عمان، السعودية) (www.wtoarab.org/default-aspx?&Iang=ar) .

جدول (6) ملخص جولات اتفاقية الجات

السنة	المكان	موضوع التفاوض	عدد الدول المشاركة
1947	جنيف	قيود التعريفات الكمركية	23
1949	انسي	قيود التعريفات الكمركية	13
1951	توركواي	قيود التعريفات الكمركية	38
1956	جنيف	قيود التعريفات الكمركية	26
1960-1961	ديلون	قيود التعريفات الكمركية	26
1964-1967	كينيدي	التعريفات الكمركية ، مكافحة الإغداق	62
1973-1979	طوكيو	التعريفات الكمركية، الاجراءات غير الكمركية، اطار العلاقات التجارية	102
1986-1993	الاورغواي	التعريفات الكمركية، الاجراءات غير الكمركية، الخدمات ، الزراعة، المنسوجات، الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، انشاء منظمة التجارة العالمية	123

Source: World Trade Organization (WTO), Trading into the Future. 1996.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وأصبحت المنظمة بهذا العدد من الدول وشمولية وتعدد الاتفاقات تستحوذ على 89% من التجارة الدولية في قطاع السلع والخدمات و90% من التعاملات المالية و93% من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات و97% من حقوق الملكية الفكرية و92% من الخدمات المالية و90% من خطوط الملاحة الجوية و88% من الطاقة والألمنيوم والحديد والبتر وكيمياويات(www.wto.org)، وتسعى المنظمة الى ضمان حرية التجارة وحرية السياسات الحمائية التي تكون عائقا أمام المبادلات التجارية الدولية السلعية والخدمية او أمام حركة رؤوس الأموال من اجل تحقيق الرفاه العام والوصول الى مستوى التشغيل الكامل ورفع مستوى الدخل الحقيقي ومن ثم تحسين مستويات المعيشة للدول الأعضاء (عبد الرحيم ، 2002 :166) ،ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت المنظمة على عدة مبادئ أهمها (رضوان ، 2001 : 2) :

1 عدم التمييز : Non – Discrimination

يعني ان كل دولة عضو تلتزم باعطاء كل الدول الاخرى نفس الدرجة من الافضلية التي تمنحها لافضل شريك تجاري لها.

2 مبدا المعاملة الوطنية : National Treatment

أي عدم اللجوء الى القيود الكمركية وغيرها من الاجراءات والقوانين المختلفة لحماية المنتج المحلي وابعاد السلع الاجنبية عن المنافسة في السوق المحلية.

3 المعاملة المتميزة والاكثر تفضلا للدول النامية، من اجل النهوض بمستويات التنمية فيها وتحسين قدرتها على المنافسة.

4 مبدا تجنب سياسة الاغراق Dumping.

5 امكانية الدول المتعاقدة اللجوء الى الاجراءات الوقائية في حالات الطوارئ مثل التعرض لتدفق ضخم من الواردات من سلع معينة يلحق الضرر بالمنتج المحلي.

هذه المبادئ تعكس وجهة النظر التقليدية التي تفترض ان التجارة الخارجية هي قاطرة النمو الاقتصادي وان التجارة الدولية تنتعش في ظل المنافسة وفتح الاسواق، ومن جهة اخرى تؤدي المنافسة على الصعيد العالمي مثلما هو الشان في الداخل، الى مستوى اعلى من الكفاءة في تخصيص الموارد ومن ثم الى مستوى اكبر من الانتاج (زكي، 1991 : 197) ، وهنا يجب التمييز بين المبادئ النظرية التي جاءت بها منظمة التجارة العالمية كدستور للتجارة الحرة وبين السلوك الفعلي للدول الصناعية المتقدمة من حيث اقترابه او ابتعاده عن مبادئ WTO.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ان سير الوقائع العملية يشير الى غلبت مصالح الدول المتقدمة على مبادئ الجات ومنظمة التجارة العالمية، اذ ان الدول المتقدمة محكومة بمصالحها وليس بمبادئ التجارة الحرة حتى وان كان ذلك يتعارض مع المبادئ والشعارات المرفوعة، وحقيقة الامر ان هذه الدول ليست معنية بحرية التجارة كمبادئ مطلقة، وانما هي معنية اساسا بتنمية قدراتها التنافسية وفتح الاسواق امام صناعاتها وشركاتها متعددة الجنسيات. هناك امثلة كثيرة تؤكد مثل هذه الممارسات منها على سبيل المثال، قانون التجارة الامريكي الصادر في عام 1974 والمعدل في عام 1988 وتعديلاته المعروفة بـ301 الممتاز super 301، ان هذا القانون كما يصفه اوكسلي Oxley بانه "ليس استثناء من المبادئ العامة للجات، ولا هو استثناء من الالتزامات التي تعهدت بها الولايات المتحدة عندما انضمت الى الجات، بل انه اجراء صارم يتصادم بقوة مع مبادئ الجات ويتناقض مع مبادئها", فهذا القسم يخول الادارة الامريكية بفرض عقوبات من طرف واحد ضد صادرات الدول الاخرى التي قد تكون اجراءات تجارية او غير تجارية، يعتبرها المشرع الامريكي ضارة بالمصالح الامريكية طبقا لمعايير لم ترد لها نصوص في الجات ولا هي من مبادئ حرية التجارة ، ومن اهم هذه المعايير عدم احترام الدول لحقوق الانسان، او عدم تطبيقها نظما مقبولة لاستخدام العمالة، او تطبيقها اجراءات تجارية غير منصفة، او اتخاذها اجراءات تؤثر بشكل سلبي في الاستثمارات الامريكية فيها، او تطبيقها قوانين تحرم الولايات المتحدة الامريكية من الحماية الكاملة والفعالة لحقوق الملكية الفكرية التي تملكها (Oxley , 1990 : 63) .

كما ان وقائع المؤتمر الثالث عام 1999 والذي شاركت فيه 135 دولة (زروق ، 2001 : 3 4) ، تظهر ان احترام تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية من قبل الدول المتقدمة يعتمد على تحقيق مصالحها الاقتصادية، فان توافق احترمتها وان لم تتوافق تجاهلتها، لذلك انتهى الاجتماع بدون ببيان ختامي، ويعزى هذا الفشل الى عوامل عديدة، اهمها (www.aljazeera.net) :

1 الخلافات العميقة بين الدول المتقدمة نفسها، فقد شكلت قضية الدعم الزراعي محورا شائكا في هذا المؤتمر، فكان موضوع تحرير تجارة السلع الزراعية محل صراع بين الولايات المتحدة الامريكية التي طالبت بتحرير هذا القطاع على غرار السلع الصناعية ووقف الدعم المقدم لصناعة صيد الاسماك في اوربا، وبين دول الاتحاد الاوربي واليابان التي رفضت ازالة هذه الاعانات كليا، لانها ترى فيها ضرورة لدعم القدرة التنافسية لمنتجاتها وبالتالي زيادة الرفاهية.

2 ان نتائج المؤتمر السادس كانت هزيلة ولم تاتي بالكثير، وكل ما تم التوصل اليه هو وقف دعم الصادرات الزراعية في العالم عام 2013 على الرغم من ان الدول النامية تطالب ان يكون 2010 كما قررت الدول المتقدمة الهدف بدخول 97% من وارداتها من الدول الاقل نمو بدون رسوم كمركية ولا حصص استيراد ابتداءا من عام 2008 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ومما تجدر ملاحظته في هذا المجال، ان مقدار الدعم الذي تقدمه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى المنتجين الزراعيين وصل الى 275 بليون دولار كمتوسط سنوي للفترة 1986 – 1988 ، وزاد الى 326 بليون دولار عام 1999، وقد قدر الدعم المحلي في هذه الدول بنحو 311 بليون دولار أي ما يمثل 1.3% من الناتج المحلي لها (البرنس ، 2000 : 217). ويشكل الدعم الزراعي في دول الاتحاد الاوربي 40% من اجمالي الدعم الذي تقدمه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للإنتاج الزراعي، ويصل في الولايات المتحدة الامريكية واليابان 21% و20% على التوالي. ان دعم لسعار للسوق وكلفة الانتاج هما اهم اشكال الدعم اذ يشكلان نحو 69% من اجمالي الدعم في دول (OECD) ويعد هذا الدعم تشويها للتجارة كما يؤثر على التنافسية الدولية (رضوان ، 2003 : 8) .

في حين ان اتفاقات منظمة التجارة العالمية نصت على تخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية المحلية بنسبة 20% وخفض الصادرات المدعومة بنسبة 36% من حيث القيمة، وبنسبة 21% من حيث الحجم، على ان يتم تحويل كل الحواجز المعيقة للواردات الزراعية الى رسوم كمركية لزيادة الشفافية في مستوى الحماية (النجار ، 2000 : 190) .

وتعد التعريفة الكمركية التي تفرضها الدول الصناعية على الواردات الزراعية ضمن مجموعة المعوقات التي تحد من دخول منتجات الدول النامية الى اسواقها، ويظهر ذلك من خلال مستوى التعريفة التي تفرضها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الواردات الزراعية والتي تصل الى 40%، وتمثل هذه النسبة متوسط التعريفة المفروضة على السلع الصناعية منذ خمسينيات القرن الماضي، والان انخفضت هذه النسبة الى 4% ، فلماذا لم تعامل المنتجات الزرعية بنفس معاملة المنتجات الصناعية؟ ان الاجابة على هذا السؤال تكمن في ان تخفيض التعريفة على المنتجات الزراعية يؤدي الى دخول المنتجات باسعار رخيصة تؤثر على تنافسية الانتاج المحلي في داخل اسواق تلك الدول وخارجها، وبالتالي انخفاض ارباح المزارعين. وهذا ما دفع تلك الدول الى فرض تعريفة كمركية مرتفعة تصل احيانا الى 300% على السلع الزراعية التي تمتلك فيها الدول النامية ميزة تنافسية ، مما ادى الى انخفاض صادراتها الزراعية خلال عامي 1997 و1998 بنسبة 7% . (Khor , 2002)

وعلى الرغم من نجاح اتفاقية الجات في تخفيض الرسوم الكمركية على السلع المصنعة الا ان القيود غير الكمركية بدات بالتزايد، مهددة ما حققه الجات من مكاسب على صعيد تحرير التجارة الخارجية بالزوال, فمثلا في بداية السبعينات من القرن العشرين عندما بدأت اليابان ومعها كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايوان وسنغافورة ان تغزو العالم بالسلع المصنعة وأصبحت تنافس منتجات الدول المتقدمة في داخل اسواقها (الغوري، 2000: 32) ، وهو الامر الذي دفع حكومات مراكز القوى بفرض الكثير من القيود غير التعريفة جعلت من التخفيضات الكمركية التي تم الاتفاق عليها في الجات غير ذات فاعلية، وأصبحت الحواجز غير الكمركية اكثر انتشارا من السابق، كما يشير اليها الجدول (6).

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

جدول (7)

تصاعد حزمة الحماية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية

السنوات / نوع السلعة	1976 1980	1981 1985	1976 1980	1981 1985
عدد الإجراءات الحمائية التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية				
المنسوجات	9	11	2	10
المنتجات الجلدية	8	صفر	7	صفر
الخشب والورق	2	4	صفر	صفر
المطاط والسلع الكيمياوية	9	10	5	6
الصلب والمعادن	9	73	4	48
معدات النقل	3	3	1	1
الماكينات	6	10	3	2
سلع أخرى	15	41	7	20
الاجمالي	61	152	29	87
عدد الاجراءات الحمائية التي طبقتها الدول الاوربية				
المنسوجات	6	7	3	4
المنتجات الجلدية	1	2	1	2
الخشب والورق	8	9	4	4
المطاط والسلع الكيمياوية	15	30	3	10
الصلب والمعادن	24	18	15	12
معدات النقل	1	3	1	2
الماكينات	8	6	2	1
سلع أخرى	7	22	4	12
الاجمالي	70	97	33	47

المصدر: رمزي زكي، (محنة الديون وسياسات التحرير)، دار العالم الثالث، القاهرة، 1991، ص198.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وقد أدت هذه الممارسات إلى اضطراب الأسواق الدولية وخلل في الأداء الاقتصادي والتجاري العالمي، نجم عنها انخفاض النمو في كل من الناتج المحلي العالمي والتجارة الدولية الى 2.1% خلال المدة 1979 إلى 1985 عما كان عليه في الخمسينات (العيسوي ، 1995 :45)، ولكن على الرغم من تناقض المصالح وعدم التكافؤ في المستوى الاقتصادي، الا إن هناك إمكانية للدول النامية للاستفادة من أحكام منظمة التجارة العالمية التي تكفل لها معاملة خاصة وتمييزية(*) , في الحصول على مزايا تنافسية من الدول المتقدمة، ويمكن تلخيص الفرص المتاحة للدول النامية بما يأتي (يوسف، 2003: 2) :

1 مستوى اقل من الالتزامات.
2 فترات زمنية انتقالية أطول للالتزام بأحكام الاتفاقات.
3 التزام الدول المتقدمة بتقديم مساعدات فنية وتدريب للدول النامية لتمكنها من تنفيذ التزاماتها.
4 التزام الدول المتقدمة بضمان مصالح الدول النامية وزيادة الفرص التصديرية امام منتجاتها.
5 السماح للدول النامية بتطبيق القواعد الخاصة بها، خاصة اذا كان لديها وسائل موروثة من الماضي indigenous بان تحيد عن المواصفات القياسية.
6 ضمان ان لا تكون اللوائح في الدول المتقدمة والتي تطبق على صادرات الدول النامية اكثر مما هو ضروري، لمساعدة الدول على نفاذ صادراتها الى اسواق الدول المتقدمة.
7 السماح للدول النامية بتقديم دعم داخلي لانتاجها الزراعي وهو غير مسموح به للدول المتقدمة، وهو دعم الاستثمارات التي تتاح للزراعة (مجاهد ، 1999 : 32) .
8 تقديم دعم لتصدير منتجاتها الزراعية.
9 اعفاء الدول النامية من التزاماتها بتخفيض الدعم الداخلي اذا لم يتجاوز 12% من اجمالي قيمة السلع مقابل 5% للدول المتقدمة.
10 تفعيل جهاز تسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية لتعميق مبدأ المنافسة العادلة، اعتمادا على القواعد العامة الواردة في الاتفاقات الدولية، لضبط قواعد السلوك (هلال ، 2001 : 2) .
11 تخفيض او الغاء تعريفات الذروة والتعريفات المتصاعدة والحواجز غير الكمركية على السلع ذات الاهمية التصديرية للدول النامية (البشبشي ، 2003 :14) .
12 ترك الحرية لكل دولة باختيار ما تجده مناسبا من القطاعات الخدمية لفتح اسواقها وفقا لاوضاعها التنموية والتنافسية.
13 حق الدول النامية في فرض الحماية لبعض صناعاتها في ظروف معينة كلما وجدت هذا ضروريا لمتطلبات التنمية (العفوري ، 2000 : 84) .

(*) بلغ عدد الاحكام التفضيلية في الGATT وWTO والقرارات الوزارية 145 حكما منها 107 احكام موجودة في الاتفاقيات التي انبثقت عن جولة الاورغواي نتيجة لزيادة عدد الدول النامية المشاركة في المفاوضات متعددة الاطراف (تملم علي الغزي ، 2003 : 14 16) .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

اضافة الى الاستثناءات والمعاملة الخاصة التي تمنحها منظمة التجارة العالمية للدول النامية، فان تحقيق المكاسب يكون مقرون بسياسات مساندة وهادفة لتعظيم استفادتها من منافع تحرير التجارة بما يعزز قدرة الاقتصاد على المنافسة، ان تحرير رؤوس الاموال طبقا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية من شانه ان يسمح للدول النامية بزيادة قدرتها على المنافسة عن طريق تدفق الاستثمارات الاجنبية التي تحمل معها الخبرة الفنية والمهارة والقدرة على النفاذ الى الاسواق الخارجية بالوقت الذي كانت تفتقر اليه الكثير من صناعاتها (عبد السلام ، 1998 : 396).

انخفاض الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة للقطاع الزراعي من شانه ان يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع الزراعية في الاسواق العالمية، وبالتالي زيادة تكلفة استيراد الدول النامية، هذا سيكون بمثابة حافز لانتاج المواد الغذائية محليا من خلال اعادة تخصيص مواردها بطريقة تمكنها من الاستفادة من المزايا النسبية التي تتوفر في كثير من المنتجات الزراعية (مثنى ، 2000 : 189) .

ان تحرير التجارة طبقا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية يحمل معه ازدياد حدة المنافسة في الأسواق العالمية، ويمكن ان يكون هذا بمثابة حافز لتخفيض نفقات الإنتاج وتحسين الناتج لزيادة القدرة على المنافسة (الشيخلي ، 2001 : 128) . مما سبق يمكن ان نقول ان انضمام الدول في عضوية منظمة التجارة العالمية أصبح اليوم حتميا بحكم ما تشهده البيئة الدولية من ضراوة المنافسة ، وان الوقوف بالحيرة امام السؤال هل نقبل بالاتجاهات العالمية الجديدة ام ترفضها؟، هذا السؤال يمكن ان يكون في السابق اما الآن فقد حل محله سؤال اخر هو: كيف يمكن التعاطي مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بأقل قدر من الخسائر والعمل على تعظيم المنافع من خلال الفرص التي توفرها، خاصة وان الدول آنذاك ان البديل المطروح أمامها هو ان تقوم تنميتها وتطورها بصورة مستقلة خارج إطار المنظومة الاقتصادية العالمية، وهو أمر في غاية الصعوبة ان لم يكن مستحيل في ظل الظروف والأوضاع الراهنة. حيث ان عدم الانضمام يؤدي الى انكماش الاقتصاد الوطني وعزله مما يؤدي الى انخفاض معدلات نموه الكلية والقطاعية، وبالتالي ستكون النتائج سلبية على الأهداف التنموية وعلى القدرة التنافسية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1- التجارة الخارجية واحدة من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد سواء أكان الاقتصاد متقدما أو ناميا ، اذ تعمل على ربط الدول مع بعضها ، كما تساعد في توسيع القدرة التنافسية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، فضلا عن مساهمتها بزيادة رفاهية المجتمع من خلال توسيع قاعدة الخيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتشغيل عوامل الانتاج بشكل عام .

2 لم تغفل منظمة التجارة العالمية حاجة الدول النامية الى أن تكيف قطاع الصناعة التحويلية مع المستجدات في نظام التجارة العالمي ، وقد ظهر ذلك من خلال إجازة التدرج في تنفيذ الالتزامات ذات الصلة بتحرير التجارة في السلع المصنعة ومكافحة الإغراق والدعم الضار بالتجارة ، فضلاً عن إجازة المنظمة بعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تستفيد منها باقي الدول في المنظمة وخاصة الاتفاقيات التي تعقد بين الدول المتقدمة .

3 تعد التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق العالمي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثار على الميزان التجاري.

4 في التجارة الدولية سياسات تهدف الى رفع أسعار المنتجات المستوردة للتقليل من منافستها للسلع الوطنية، ومنح الأولوية للمنتجات المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية ، وبهذا فقد تم إنشاء منظمة للتجارة العالمية تسعى لإيجاد عالم أكثر سلاما وترعى اجتماعات الدول على طاولة واحدة لمناقشة امورها التجارية وسلعها المبتكرة .

5 ان التحرير الاقتصادي المتسارع لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، جعل للعلاقات الاقتصادية الدولية بعد كوني مقرون بتغير الكثير من المفاهيم التنموية والثروة والموارد الإنتاجية ، والندرة ، والمنشاة ، والتشغيل ، والميزة التنافسية والسيادة الوطنية. اذ ان منظمة التجارة العالمية أصبح لها دورا أساسيا في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية ورسم اتجاهاتها .

6 تمكن معالجة وتحليل بيانات التجارة الدولية استخلاص الوضع التنافسي للدولة على المستوى الدولي والوطني والإقليمي ، وتسمح بالتعرف إلى المنافسين الفعليين في سلع معينة أو في مجمل التجارة الدولية، كما تسمح بالتعرف إلى التغيرات التي تحصل على الحصص من السوق وهيكل السوق .

7 يعد التبادل التجاري بين الدول مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في الاسواق المحلية والدولية و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير .

8 تشجع التجارة الحرة التقدم العلمي والتقني من خلال المنافسة بين الدول المختلفة مما يؤدي إلى زيادة و تنشيط العمل و تحسين وسائل الإنتاج .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ثانيا : التوصيات

1. ان الدول النامية معنية بتنظيم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة نظراً للدور الايجابي المحتمل الذي يمكن ان تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث التمويل وتنظيم الإنتاج والإدارة ونقل التكنولوجيا وتعزيز قدرات مؤسساتها على المنافسة وفق متطلبات النظام التجاري العالمي الراهن.
2. على الدول النامية ان تقيم علاقات ودية وعلاقات صداقة مع الدول الأخرى بالشكل الذي يضمن مصالحها والاستفادة من المميزات التي توفرها الاتفاقات متعددة الأطراف لتحقيق التنمية فيها ومن ثم دعم قدرتها على المنافسة .
3. الاستفادة القصوى من الإعفاءات التي تضمنتها اتفاقات منظمة التجارة العالمية والتي كفلت معاملة تفضيلية للدول النامية فيما يخص حماية منتجاتها من المنافسة الأجنبية ومساعدتها على النمو وامتلاك القدرة التنافسية ومنحها فترات سماح أطول من تلك الممنوحة للدول المتقدمة ، وعليها ان تحسن الاستفادة من هذه المزايا والتفضيلات حتى تتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي على أساس قوي وسليم .
3. على الدول ترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي .
4. على الدول النامية أن يكون لها أسواق تنفذ إليها صادراتها كما تحرص في الوقت نفسه على تطوير علاقاتها مع منظمة التجارة العالمية باعتبارها الإطار التنظيمي العالمي للتجارة الدولية الذي بموجبه تتحدد الحقوق والالتزامات بالنسبة للدول أعضاء المنظمة .
5. تشخيص أهم الآثار والتحديات التي يرتبها قيام منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية العربية وسبل معالجتها خاصة مع تحرر المعاملات الاقتصادية الدولية وزيادة حدة المنافسة ، وذلك من خلال الاستفادة من التطورات العلمية والتقنية والانتقال من الاعتماد على العوامل الموروثة الى العوامل المكتسبة .
6. على الدول النامية الاهتمام بتحفيز المؤسسات على تطبيق مباديء ومتطلبات الجودة الشاملة (T.Q .M) ومعايير الايزو (ISO) ، لرفع مستوى الاداء والانتاج الى المستوى الذي يمكنها من الحصول على الشهادات اللازمة للتصدير الى اسواق الدول المتقدمة التي تخضع الى شروط قبول منتجات الدول الاخرى .
7. ان قيمة واردات السلع المصنعة وخاصة عالية التكنولوجيا التي أصبحت تستنزف نسبة مرتفعة من الواردات الإجمالية للدول النامية والتي لا يمكن التعويض عنها إلاّ بوجود قاعدة تكنولوجية ومادية متطورة تقف وراء قطاع الصناعة التحويلية بحيث تلبى حاجتها إلى الاستهلاك والتصدير من السلع المصنعة .
8. يهيئ العمل بقواعد منظمة التجارة العالمية إمكانية انتقال الموارد بين فروع الصناعة وبين الدول إلى حيث توجد عوائد مرتفعة ، ولعله من الأهمية بمكان ان تنصب الجهود اللاحقة في الدول النامية على الترتيبات المشتركة التي تساعد على قيام صناعات عالية التقنية تكتسب قدرات تنافسية عاليه يتيحها التكتل الاقليمى.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

9 ان يتم تحديد علاقة كل دولة نامية مع العالم الخارجي على أساس الميزة التنافسية الأعلى التي تتمتع بها كل دولة في إنتاج وتصدير منتجات معينة إلى السوق العالمية .
10 ان تَبنى السياسات الاقتصادية الدولية على أساس ما يعرف بمفهوم الإستراتيجية التنافسية ، نظراً لأن ظهورها ارتبط بمواجهة مشكلة حدثت بالفعل تمثلت في تضاؤل القدرة التنافسية للمنتجات الأمريكية في السوق الأجنبية ، كما أن مفهوم الإستراتيجية التنافسية يعطى الإدارة حق إدارة منشآت الأعمال على أسس تجارية ومواجهة الظروف المتغيرة باستمرار.

قائمة المصادر والمراجع

اولا : العربية

1 ابراهيم ، حسن محمود ودانيال عبد الله رزق ، اهمية التجارة الخارجية في الدول النامية بالاشارة الى التجربة المصرية ، بحث مقدم الى مؤتمر الاقتصاديين العرب الثالث ، دمشق ، 1971.
2 الأمم المتحدة ، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، نيويورك ، 1996.
3 الأمم المتحدة ، حالة الاقتصاد العالمي ، نيويورك ، 1988.
4 الامم المتحدة ، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، نيويورك ، 1999.
5 البرنس ، عبير محمد ، ردود الافعال حول مؤتمر سياتل وموقف البلاد المختلفة، مجلة السياسة الدولية، العدد 139، القاهرة، يناير 2000.
6 البشبشي، أمل نجاح ، نفاذ المنتوجات غير الزراعية للاسواق ، الامم المتحدة، نيويرك، 2003.
7 تقرير لتنافسية العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2003 .
8 جون ، ادمون ، العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت، 1993.
9 الجرف ، منى طعيمة ، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها ، اوراق اقتصادية ، العدد 19 ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، القاهرة ، 2002 .
10 الخواجة ، علا محمد ، القدرة التنافسية لصناعة البرمجيات المصرية ، بحث مشارك ضمن كتاب القدرة لتنافسية للاقتصاد المصري : الواقع وسبل تحقيقات الطموح ، مكتبة الشروق الدولية ، ط1 ، القاهرة ، 2000 .
11 رضوان ، محمد ، من الدوحة الى كانكون ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، اوراق موجزة، الاعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، كانكون، المكسيك 10 12 ايلول، 2003.
12 رضوان ، محمد ، نبذة تاريخية من الجات الى منظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، الاعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية WTO، الدوحة، قطر 9 – 13 تشرين الثاني، 2001.
13 زروق ، جمال الدين ، القضايا الهامة والحيوية للدول النامية في جدول اعمال منظمة التجارة العالمية المستقبلي، الاعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية WTO، الدوحة، قطر، 9 13 تشرين الثاني،2001.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

14 زكي ، رمزي ، محنة الديون وسياسات التحرر، دار العالم الثالث، القاهرة، 1991.
15 زهران، حمدية، مشكلات التجارة الدولية في البلاد المختلفة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1979.
16 السلمي ، علي ، ادارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار غريب، القاهرة، 2001 .
17- السيد علي ، عبد المنعم ، الأقطار النامية ونظام النقد الدولي، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، السنة الثانية ، 1974.
18 الشيخلي ، فالح عبد الكريم ، تعديلات في برنامج تمويل التجارة العربية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، السنة الثالثة، بيت الحكمة، بغداد، 2001.
19 صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، 1996.
20 صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 1998.
21 صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، 2000.
22 صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي ، 2002.
23 صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، 2008.
24 الصادق، علي توفيق واخرون القدرة التنافسية للدول العربية، صندوق النقد العربي، ابوظبي ، 1999 .
25 الحجي، طايل واخرون ، المقدرة التنافسية للمنتجات الاردنية وسبل تعزيزها، الجمعية العلمية الملكية، مركز تكنولوجيا الحاسوب والتدريب والدراسات الصناعية، الاردن ، 1997 .
26 عبد الرحيم ، أكرام ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002.
27 العفوري ، عبد الواحد ، العولمة والجات : التحديات والفرص،مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000 .
28 العيسوي ، إبراهيم ، الفات واخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1995.
29 الغول ، تمام علي ، مراجعة أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، الامم المتحدة، نيويورك، 2003 .
30 القرنشاوي ، حاتم ، سياسات وخطط تطوير القدرات التنافسية للاقتصاد المصري : ورقة عمل حول صناعة البرمجيات ، تقرير صندوق النقد العربي ، ابوظبي ، 1999 .
31 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك، 1993.
32 مثنى ، فضل علي ، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية ، مكتبة مدبولي، 2000.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

33 مجاهد ، وحيد علي ، منظمة التجارة العالمية، مجلة الزراعة والتنمية، العدد الثاني، السنة الثامنة عشرة ، الخرطوم ، 1999.
34 مرسي ، فؤاد ، الرأسمالية تجدد نفسها ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1990 .
35 النجار، احمد ، انتصار الايديولوجية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 140 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 2000.
36 هلال ، محسن احمد ، تسوية المنازعات في اطار منظمة التجارة العالمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
37 وديع ، محمد عدنان ، القدرة التنافسية وقياسها ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2003 .
38 يوسف ، هشام ، أولويات الدول النامية في النظام التجاري المتعدد الاطراف ، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003 .

ثانيا- الاجنبية

1- Alan Oxley The challenge of free Trade, New York: St. Martins press, 1990.
2-Martin Khor. Twn paper, the post Doha Agenda and the Future of trade syste, third world Network (TWN), 10 may, 2002.
3-U.N.New directions and structures for trade and development, New York, 1977.
4-UNCTAD , Hand book of international Trade and Development statistics, for many years , 1979.
5-World Trade Organization (WTO), Trading into the Future. 1996.
6-World Trad Organization (WTO) Trading into future,2004 .
7-World Trade Organization (WTO) Trading into the Future. 2005.
8-World Trade Organization (WTO) Trading into the Future. 2006.
9-World Bank , World Development Report1998 , New York ,1998.
10-World Bank , World Development Report1999, New York ,1999.
11- World Economic Form (WEF) The Global Competitiveness, Rreport 2007- 2008, Switzerland,Geneva, 2007 .

ثالثا مواقع الانترنت :

1 www.aljazeera.net/news/,2008/12/18
2 موقع منظمة التجارة العالمية (النسخة العربية) على شبكة الانترنت:
www.wtoarab.org/default-aspx?&Iang=ar
3 موقع منظمة التجارة العالمية على شبكة الانترنت : www.wto.org

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional